

اثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية على مؤشرات الربحية دراسة حالة

أ. حليلة خليفة الحصادي

قسم الاقتصاد/ كلية الاقتصاد - جامعة عمر المختار

أ. أميرة محمد إسماعيل

قسم التمويل/ كلية الاقتصاد - جامعة عمر المختار

أ. أحمد محمد بن فاند

قسم التمويل/ معهد الصمود - درنة

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية على مؤشرات الربحية بالإدارة العامة للمصرف التجاري الوطني، وتعرف الي طبيعة العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ومؤشرات الربحية في المصارف التجارية، وبالتالي فان مشكلة الدراسة تتمحور حول السؤال التالي : مااثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية علي مؤشرات الربحية بالمصارف التجارية ؟ وبهدف تدعيم الدراسة فقد تبنت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي للإجابة على تساؤلاتها واختبار فرضياتها، كما قام الباحثون بإعداد إستبانة بالاعتماد على بعض الدراسات السابقة والإطار النظري، وقد تم التأكد من مصداقيتها ومعامل الثبات لها، وقد أجريت دراسة ميدانية على عينة عشوائية بلغت (48) مفردة من ملاك وموظفي الإدارة العامة للمصرف التجاري، كما تمت الاستعانة بالبرنامج الإحصائي من خدمة البرمجيات الواردة في (SPSS)، وتم التوصل إلى العديد من النتائج يمكن إيجازها بأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في دعم أداء النشاط المصرفي، ومساهمتها في تحقيق معدلات ربحية جيدة، ووجود أثر معنوي لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في تحقيق معدلات موجبة لمؤشرات الربحية المستهدفة بالدراسة؛

وأخيراً قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات يؤمل إتباعها لتعزيز وتدعيم مؤشرات الربحية للقطاع المصرفي في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: مبادئ الحوكمة، الربحية، المصارف التجارية.

1. مقدمة الدراسة:

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، وفي عقد التسعينيات من القرن العشرين وكذلك ما شهدته الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة من أزمة مالية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، كانت أولى هذه الأزمات تلك التي عصفت بدول ماليزيا، وكوريا واليابان عام 1997، فقد نجم عن هذه الأزمة تعرض العديد من الشركات العملاقة لضائقات مالية كادت أن تطيح بها.



وترجع هذه الانهيارات في معظمها إلى انتشار الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة، والفساد المالي بصفة خاصة، أدت هذه الأسباب إلى تزايد الاهتمام بمفهوم الحوكمة كونها تساعد على تجنب الشركات مخاطر التعثر وال فشل المالي والإداري، ويعتبر استخدام مؤشرات الربحية من الأدوات المهمة التي يمكن من خلالها تقييم أداء المصارف، لأن الأرقام المجردة في القوائم المالية لا تعكس بشكل واضح حقيقة المؤشر المالي (غادر، 2012 : ص14).

لذا فإن الأمر يستلزم تحليل هذه القوائم لإيجاد العلاقات بين هذه الأرقام، ونسب الربحية لتكشف عن العلاقات المهمة الموجودة في هذه القوائم.

2. مشكلة الدراسة:

من الركائز الأساسية لسلامة عمل المؤسسات هي وجود نظام مصرفي سليم، حيث يوفر هذا القطاع المصرفي الائتمان والسيولة اللازمين لعمل المؤسسة ونموها.

وحيث أن العمل المصرفي تتميز أعماله بأنها محفوفة بالمخاطر مما يستدعي معرفة الطرق والأساليب الكفيلة بتوزيع هذه المخاطر مع المحافظة على الربحية كهدف تسعى إليه المصارف التجارية.

وهنا تأتي أهمية الحوكمة كمفهوم جديد للإدارة الرشيدة والشفافية وضبط ومراقبة التكلفة تنظر إلى مصالح الجميع بما فيها المساهمين والمودعين.

مما دفع الباحثين لاكتشاف كيفية قياس الحوكمة بالمصارف التجارية وطرح التساؤلات التالية:

ما أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على مؤشرات الربحية بالمصارف التجارية ؟

وللإجابة على هذا التساؤل يجب التطرق إلى التالي:

- فيما تتمثل مؤشرات الربحية ؟
- ما هي العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة واستخدام مؤشرات الربحية؟

3. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية فكرة مؤشرات الربحية ودورها في تقييم أداء المصارف، حيث توضح كيف تساهم الحوكمة في التقليل من المخاطر والقضاء على الفساد المالي والإداري في المصارف والمؤسسات المالية، كذلك مساهمة الحوكمة في تقديم المعلومات المفيدة التي تساعد متخذي القرار في المصارف التجارية للمساعدة في وضع السياسات المصرفية التي تدعم متطلبات الربحية وترقى بهذه المصارف إلى درجة عالية من المنافسة العالمية.



4. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- مساعدة المصارف للبيبة على معرفة أثر أهمية الدور الذي تلعبه الحوكمة في تحسين أدائها والرفع من كفاءتها ؛
 - قياس الربحية المصرفية باستخدام المؤشرات الخاصة بها وبالاعتماد على الموارد المالية التي لديها ؛
 - التعرف على الجانب الواقعي لمؤشرات الربحية ودورها في تطبيق مبادئ الحوكمة ؛
 - بيان أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تحسين مؤشرات الربحية ومدى إمكانية المصرف من تعظيم الأرباح ؛
 - إظهار الآثار الإيجابية المترتبة عن تطبيق قواعد الحوكمة في المصارف.
5. فرضية الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة صيغت فرضية الدراسة الرئيسية على النحو التالي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة على مؤشرات الربحية بإدارة العامة للمصرف التجاري الوطني

6. منهجية الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي يصف ظاهرة أو حقائق معينة من خلال جمع البيانات والمعلومات والملاحظات ومن ثم تحليلها وتفسيرها واستخلاص دلالاتها، وبالتالي فإن هذه الدراسة تسعى إلى التعرف على العوامل المطروحة بالدراسة والمتعلقة بأثر تطبيق مبادئ الحوكمة على مؤشرات الربحية لدى المصارف التجارية.

وقد استخدمت البيانات الأولية المجمع عبر استمارة الاستبيان الذي تم توزيعه وجمعه خلال فترة زمنية قصيرة كأساس لجمع البيانات، ومن ثم تحليل نتائجه لتحقيق أهداف الدراسة، واستخدمت الأساليب الإحصائية المناسبة والمتاحة في حزمة برنامج التحليل الإحصائي SPSS .

7. الدراسات السابقة:

7-1 دراسة (دبلة وبركات، 2009): هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أسباب الاهتمام بالحوكمة على المستوى العالمي، وكذلك الوقوف على العلاقة بين الأزمة الاقتصادية الأخيرة والابتعاد ع التطبيق السليم والمصارف لتلك المبادئ، والوقوف أمام الأسباب والدوافع التي أدت إلى تفاقم مثل هذا الوضع، وأخيراً محاولة تقديم الحلول من منظور الحوكمة، كما يمكن القول أن هدف الدراسة الإجمالي هو التعرف على الدور الحقيقي للحوكمة في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي والتغيرات التي أحدثتها الأزمة المالية على مستوى الحوكمة.

كما أن الحوكمة العالمية عرفت انتعاشها بفضل الأزمة المالية، حيث حملت معها العديد من التحولات، ففي المجال المصرفي تعتبر الإجراءات الاحترازية لبازل هي أحد أهم التحولات ما بعد الأزمة المالية والتي ينبغي أن



تؤدي إلى تحسين نوعي وكمي لرؤوس أموال المصارف، أما الخطوة التالية فهي النظر في تنظيم المؤسسات المالية غير المصرفية، والتي لعبت دوراً هاماً في الأزمة.

7-2 دراسة (معراج وآمام، 2012): تناولت الدراسة تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك الجزائرية، حيث هدفت الدراسة إلى التطرق إلى الحوكمة في القطاع المصرفي وكيف يمكن أن تكون عاملاً من عوامل الكفاءة وتحليل مدى فعالية الحوكمة في القطاع المصرفي في الضبط والحد من انتشار ظاهرة إدارة الأرباح، لا سيما وأنها ممارسات يصعب في بعض الأحيان اكتشافها من قبل المحللين الماليين والمراجعين نظراً لصعوبة مراقبة أفعال وقرارات الإدارة اليومية.

7-3دراسة (مقدم وطراد، 2016):بعنوان أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل: دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري، هدفت من خلالها الدراسة إلى إنجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي لا يرتبط فقط بوضع القواعد الرقابية وإنما بضرورة تطبيقها بشكل سليم من خلال الموازنة بين دور المصرف المركزي ورقابته من جهة، وبين دور المصرف المعني وإدارته من جهة أخرى، ولكي تكون للحوكمة البنكية أثر محسوس في اقتصاد أي دولة، لا بد من القيام بمجموعة من الإصلاحات والإجراءات، تتعدى مجرد استيراد النماذج الجيدة من الدول المتقدمة.

وفي الأخير يمكن القول بأن تطبيق الحوكمة في المنظومة الجزائرية لا يزال في مرحلته الأولية إلا أنه يجب أن تدعم التجربة خاصة في ظل انفتاح السوق المصرفية وزيادة المنافسة ، أين أصبح للحوكمة دور فعال في ضبط الأطر العملية والأنشطة حتى تتفادى الانحرافات وتجنب الوقوع في الأزمات المالية ، وإذ يساهم تطبيق الحوكمة في تحقيق التوازن بين المنافسة وضغوط السوق التي تستوجب تطوير الأداء مع القوانين واللوائح التي تستوجب إدارة مخاطر الحوكمة ومنها زيادة قدرتها التنافسية.

7-4دراسة (محمد ومصباح، 2017): تناولت الدراسة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أداء المصارف التجارية الليبية في ظل الأزمات المالية، حيث توصلت الدراسة إلى أن مبادئ الحوكمة كان لها أثراً إيجابياً بصفة عامة على أداء المصارف في ظل الأزمة التي يمر بها القطاع المصرفي، وأن المبادئ المسؤولة عن هذا الأثر هي تبني المصارف للمعايير الأخلاقية العليا، ووجود إجراءات لحماية حقوق المساهمين، أما المبادئ الأخرى فبينت النتائج عدم تأثيرها. وأوصت الدراسة بضرورة وجود خطوات فعالة للالتزام بمبادئ الحوكمة في المصارف، ووجود برامج تعليمية لزيادة الوعي بأهمية الحوكمة كأداة فاعلة لتجنب التعثرات المالية.

7-5 دراسة (الصفرائي والشتيوي والكردي، 2018)

هدفت الدراسة لمعرفة ما إذا كان لخصائص مجلس الإدارة من تأثير على الربحية في المؤسسات المالية الناشطة في البيئة الليبية، وذلك خلال الفترة- تم استخدام الربحية كمتغير متأثر، وكل من حجم مجلس الإدارة، وشغل مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في الوقت نفسه، وحجم أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، ومتوسط فترة عضوية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وحجم أعضاء مجلس الإدارة المنتقلين المشغولين، كمتغيرات مؤثرة باستخدام نموذج PaueI Least squares with fixed Effects وقد بينت الدراسة ارتباط



حجم ارتباط حجم الإدارة بعلاقة عكسية ذات دلالة معنوية مع الربحية، وارتباط الربحية بعلاقة طردية مع كل من حجم الأعضاء المستقلين داخل مجلس الإدارة، وحجم هؤلاء الأعضاء المستقلين يحملون مع عضوية المجلس عضويات في مؤسسات أخرى، هذه الصورة لهذه المتغيرات المستقلة الثلاثة قد تشير إلى أنه يمكن الاعتماد عليها في تفسير سلوك الربحية في المؤسسات المالية التي تنشط في البيئة الليبية، وفي المقابل لم يجد الباحثون ما يدل على وجود علاقة معنوية بين كل من شغل مناصبي رئيسي مجلسي الإدارة والمدير العام معا في الوقت واحد، وكذا متوسط فترة عضوية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وبين الربحية . والدراسة تضيف دليلاً على التأثير العكسي لعدم الاستقرار السياسي على نشاط المؤسسات المالية الداخلة في ليبيا.

8. الإطار النظري:

8-1 تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية:

8-1-1 مفهوم الحوكمة المصرفية وأهمية تطبيقها: تعرف الحوكمة في الجهاز المصرفي بمراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة، والإدارة العليا للمصرف وحماية حقوق المساهمين، والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية (سليمان، 2008 : ص 309).

أولاً: أهمية تطبيق الحوكمة في المصارف:

من أهم مزايا تطبيق الحوكمة في المصارف ما يلي (عيازي وخالد، 2012 : ص 10):

- الشفافية والدقة، والوضوح والنزاهة في القوائم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ القرار ؛
- رفع أداء المستوى المصرفي ؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي؛
- تجنب إنزلاق المصارف في مشاكل مالية ومحاسبية؛
- الحصول على مجلس إدارة قوي.

8-1-2 مبادئ الحوكمة في المؤسسات: نظراً للتزايد المستمر الذي يكسبه مفهوم حوكمة المؤسسات من اهتمام في الوقت الحالي، فقد تناولت العديد من المؤسسات وبورصات الأوراق المالية في العديد من الدول في تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسات وإصدار مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي:

1- حقوق المساهمين .

2- المعاملة المتساوية للمساهمين .

3- دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات .

4- الإفصاح والشفافية .

5- مسؤولية مجلس الإدارة .



8-1-3 تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية: إن تعزيز مبادئ الممارسات السليمة للحوكمة لدى الجهاز المصرفي يجب أن يمر عبر طريقتين، الأولى تقوده المصارف المركزية باعتبارها المسؤولة عن تنظيم ورقابة الجهاز المصرفي، والأخر هو المصارف ذاتها لأن غياب الحوكمة يعني الفوضى والانحيار (حتملة، د.ت: ص1).

1. دور المصرف المركزي في تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة: تلعب المصارف المركزية دوراً أساسياً في تفعيل وإرساء الحوكمة على مستوى المصارف وذلك من خلال إجراءات الرقابة المصرفية ووسائل الوقاية والضبط والسيطرة الداخلية بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية لأصول المؤسسات المالية والمصرفية وحقوق المودعين، ويضمن سلامة مركزها المالي وتدعيم استقرارها المالي والإداري (Patat, 2000 :p 7).

2. تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف وفق لجنة بازل: لا يملك من يريد تناول موضوع الحوكمة في المصارف، خاصةً من جانب مبادئها، إلا الطرق للتقارير التي أصدرتها لجنة بازل عن تعزيز الحوكمة في المصارف سنة 1998 وسنة 1999، والتي أصدرت نسخة معدلة عنهما عام 2005، ثم في شهر فبراير سنة 2006 أصدرت نسخة جديدة ومحدثة وعلى أساسها فإن مبادئ الحوكمة في المصارف تتمثل في (حبار، 2007 :ص86-87):

المبدأ الأول: ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب المناب التي يشغلونها، ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة الشركات، إضافة إلى قدرتهم على الحكم السليم بشأن أعمال المصرف.

المبدأ الثاني: ينبغي على مجلس المديرين المصادقة والإشراف على الأهداف الإستراتيجية للمصرف وقيمه.

المبدأ الثالث: ينبغي على مجلس المديرين وضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسؤولية والمساءلة.

المبدأ الرابع: على المجلس ضمان إشراف ملائم من الإدارة العليا يوفق سياسته

المبدأ الخامس: ينبغي على المجلس والإدارة العليا استعمال الأعمال التي تقوم بها وظيفة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية.

المبدأ السادس: على المصرف ضمان ملائمة ممارسات وسياسات المكافآت مع ثقافة المؤسسات المصرفية ومع الأهداف الإستراتيجية الطويلة الأجل، وكذلك محيط الرقابة.

المبدأ السابع: ينبغي إدارة المصرف وفق أسلوب شفاف.

المبدأ الثامن: ينبغي على المجلس والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للمصرف من خلال مدى الالتزام بالعمل وفق بيئة قانونية معينة.



8-2 مؤشرات قياس الربحية:

تسعى المصارف التجارية لتحقيق أعلى مستوى من الأرباح، وإذ يعد هدف الربحية من الأهداف الرئيسية للمصرف. ولكي يتمكن المصرف من تحقيق الربحية عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها في موجبات تدر عليه عوائد مناسبة كالقروض والاستثمارات، فكما سعت المصارف إلى زيادة إيراداتها وتخفيض نفقاتها سيؤدي ذلك إلى زيادة ربحية المصرف (الشكرجي، 1999: ص115).

ويختلف مفهوم الربحية باختلاف الجهة المستخدمة للتقارير المالية، فالمقرضون والدائنون يهتمون أن تكون الأرباح قادرة على توليد النقد، أما المشرعون وواضعو التقارير والمدققين فيرون أن الأرباح تتمتع بجودة عالية إذا ما تم الإفصاح عنها بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (مطر، 2006: ص113).

والتقارير المالية ما هي إلا عبارة عن ملخصات مهمة لانجازات المؤسسة، وعادة ما يتم عليها في تقييم الأداء، ويتوقف عليها إبرام الاتفاقيات بين الشركة والأطراف الأخرى مثل المستثمرين والمقرضين.

وتمارس بعض الوحدات الاقتصادية سياسة إدارة الأرباح لتحقيق عدد من الأهداف مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات الخاصة بالربحية التي سبق الإعلان عن الخسائر أو للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات، وبالتالي فإن ملية إدارة الربح تعني قيام الإدارة بالتأثير على أو التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية (wahlen, 1999: p365).

وعندما تتوفر الدوافع لدى المديرين لتضليل مستخدمي البيانات يندرج تحت هذه الدوافع ركيزتين:

- إظهار أرباح السنة الحالية برقم مرتفع على حساب السنوات الماضية.
- إظهار أرباح السنة الحالية برقم منخفض لحساب السنوات الماضية والمستقبلية (إسماعيل، 2010: 39-40).

وعادةً ما تقاس لمصارف على تحقيق أرباح مجموعة من النسب والتي يعتبر من أهمها (ROE, ROA):

8-2-1 معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

ويتم احتسابها عن طريق قسمة صافي الدخل على حق الملكية وارتفاع هذا المعدل هو دليل الإدارة الكفؤ والذي عادة ما يفضل المالكون، ويمكن أن يكون ارتفاعه دليلاً للمخاطر العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، بينما يشير انخفاضه تحويل متحفظ من القروض (العامري، 2007: ص118).

8-2-2 معدل العائد على الموجودات (ROA) :

تقيس هذه النسبة الكفاءة الكلية لإدارة في تحقيقها للأرباح من مجمل استثمارها في الموجودات (Brigham, 1999: p70)، واحتسابها يتم عن طريق قسمة صافي الدخل على مجموع الموجودات (المتداولة والثابتة) وكلما زادت كلما كان أفضل، ومن أجل تحسين الربحية تحاول المنظمات المصرفية



كالمؤسسات الأخرى السيطرة على التكاليف، وخفض المصروفات التشغيلية، متخذة من التكنولوجيا والابتكار أدواتها لتحقيق ذلك.

حيث أن EM مضاعف حق الملكية من خلال ROA ويرتبط ROE

$$EM * ROA = ROE \text{ أي}$$

ويقوم مضاعف حق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، وهكذا فإن مضاعف حقوق الملكية يقيس الربح المالي كما مقياس لكل من الربح والمخاطرة (المشهوراي، 2007 :ص6).

3-8 أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية على مؤشرات الربحية للمصارف التجارية:

تتمثل سياسيات الحوكمة المعتمدة على المعرفة المحاسبية على الرقابة والإفصاح المحاسبي وإدارة المخاطر، وسوف يتم دراسة كل منها وأثرها على مؤشرات الربحية كل على حدة:

أولاً: فاعلية الرقابة وأثرها على مؤشرات الربحية في المصارف التجارية:

إن من أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو زيادة الثقة في التقارير المالية بما يخدم جميع الأطراف المهتمة باقتصاديات المصرف، وذلك ما يتضمن من إجراءات وعمليات ووسائل وسياسات أصبح يشكل حجر الأساس في نجاح المؤسسات باعتباره نظام متكامل الأجزاء والبنيان، وشامل لجميع أوجه النشاط في المصرف من أمور مالية وتشغيلية وإدارية أي يحقق الرقابة الاقتصادية على أنشطة وعمليات المصرف، وقد أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على ضرورة توفر خمسة مكونات مترابطة للرقابة الداخلية كي تستطيع تحقيق أهدافها وتشمل ما يلي: بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، الاتصالات والمعلومات، أنشطة الرقابة، المراقبة.

ونتيجة الأهمية المتزايدة لدور أنظمة الرقابة الداخلية في منظمات الأعمال ومنها المصارف فقد دعت الكثير من المؤسسات المهنية والأكاديمية المختصة بالأمور المحاسبية لإفصاح عن فعالية نظام الرقابة الداخلية في منظماتهم والإفصاح ن النقص الجوهرية في نظام الرقابة الداخلية ومناطق الضعف الهامة نسبياً في تصميم النظام وتطبيقه.

ثانياً: دور المراجعة الداخلية :

تهدف إدارة المراجعة الداخلية إلى تحسين أداء المصارف وتفعيل المساءلة وبالتالي الحد من أي تأثير للإدارة على مصالح الأطراف المهتمة باقتصاديات المصرف، ويتم ذلك من خلال إعادة هندسة عمليات المراجعة الداخلية في البيئة المصرفية بما يوفر الضمان الكافي لزيادة فاعليتها كنشاط مضيف للقيمة، حيث يتم النظر إلى وظيفة المراجعة الداخلية من منظور شامل للنواحي المالية والإدارية في المصرف، والتي تبدأ بالتخطيط ثم التنفيذ فالإفصاح وإعداد التقارير وتنتهي بالمتابعة، ثم إخضاع كل نشاط للتحليل الوظيفي لدعم



الوظائف والمهام لمضيفة للقيمة بما يكفل ليس فقط جودة وسرعة الأداء بل أيضاً فاعليته من منظور سلسلة القيمة (الكاشف، 2000: 269).

ثالثاً: دور المراجعة الخارجية:

إن المشكلة الرئيسية في العلاقات التعاقدية هي عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المهمة باقتصاديات المؤسسة فليس من شك في أن الوكيل (الإدارة) لديها خبرة ومعلومات أفضل من حيث الكم والكيف عما يمتلكه المساهمين (الأمر الذي يدفع الوكيل إلى استغلال ما لديه من المعلومات في تنظيم منفعته وبالتالي يحدث التعارض في المصالح وهنا يبرز دور المراجعة كأداة للرقابة على تصرفات الوكيل وتخفيض هذا التعارض، ولزيادة فعالية المراجعة الخارجية في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح لا بد من الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية (غالي، 2001: ص111):

- الالتزام بمعايير المراجعة الدولية؛
- الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي.

وجود نظام للرقابة على جودة أداء الرقابة الخارجية سواء من خلال أن تتم عملية الرقابة من داخل مكتب المراجعة بواسطة أعضاء من مستوى تنظيمي أعلى، أو بواسطة مكاتب أخرى؛ إن اعتقاد المراجع بأن الإدارة لديها دوافع الأرباح يؤدي إلى تقدير احتمال مرتفع أن تتضمن التقارير المالية أخطاء جوهرية سواء كانت إدارة الأرباح بالتخفيض أو بالزيادة؛

تدبير المراجع المسؤولية القانونية مما يدفعه لتحقيق مستوى جودة عالية لعملية المراجعة وبالتالي تتخفف احتمالات التلاعب في رقم الأرباح ونسب توزيعه بما يحقق مصالح إدارة المصرف.

رابعاً: أهمية الإفصاح المحاسبي:

تعد أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الآخرين من هذه المعلومات، كما يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم المصرفين، المستثمرين، المقترضين، المحاسبين، والأجهزة الحكومية وغيرها، هذا إضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناء على هذه المعلومات، ولذلك فإن الإفصاح المحاسبي غير الكافي أو غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات، الأمر الذي من شأنه أن يكون له آثار سلبية، ولقد اكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بالمحيط المصرفي نظراً لتعقيد الأدوات المالي المستعملة مثل المشتقات المالية والأوراق المالية وحجم تداولها الكبير والمخاطر المتعلقة بها.

ومع إزالة القيود على التعامل، وارتفاع حدة المنافسة، وتطور التقنيات المستخدمة في التعامل، فإنه من المتوقع أن يؤدي كل ذلك إلى مزيد من التعقيد في الأدوات، الأمر الذي يتطلب الحاجة إلى الإفصاح الشامل، وفي هذا الصدد فإنه من المطلوب أن تعمل إدارات المصارف على تحليل جميع أنواع المخاطر



المرتتبة عن التعامل في هذه الأدوات، ومنها مخاطر الائتمان وسيولة الأسواق، ومخاطر أسواق الصرف، ولذلك فإن الإفصاح عن البيانات المتعلقة بهذه المخاطر تعتبر أمراً مهماً.

ونظراً لأهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للمصارف، أصدرت لجنة المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولي (IAS30) المتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية.

خامساً: فعالية إدارة المخاطر:

لكي تستطيع إدارة المخاطر في ظل الحوكمة القيام بدورها يجب في البداية تحديد الأهداف، فلا يحددها فقط المديرون التنفيذيون فسوف تكون أداة مساعدة لها في ممارستها السلبية التي تنطوي على مجازفة كبيرة بمصير المصرفي سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل، وبما أن الممارسات السلبية لإدارة الريح يترتب عليها احتمال تعرض المصرف مستقبلاً لهزات مالية وتشغيلية تنتهي في الأجل الطويل إلى التعثر والفشل المالي فضلاً عن تحققي قيمة مضافة سالبة وتوقع في ارتفاع تكلفة التمويل (إبراهيم، 200 :166).

فلا بد لإدارة المخاطر من تحليل أثر تلك الممارسات على المصرف، وبشكل خاص أثر هذه الممارسات على المخاطر سواء الإدارة أو مخاطر إساءة أمانة المسؤولية الإدارية، حيث يقع على عاتق إدارة المخاطر العمل على تخفيضها قدر الإمكان إن لم يكن تجنبها بالكامل وذلك على العكس من مخاطر السوق ومخاطر الاقتصاد التي تستطيع إدارة المخاطر تجنبها بالكامل ؛ وبشكل عام عند إدارة مخاطر ممارسات إدارة الريح على المصرف لابد من النظر إلى دافع الإدارة في عمليات إدارة الريح من جهة، والوسائل التي تلجأ إليها الإدارة في تلك العمليات من جهة ثانية، إذ أثبتت الدراسات أنه ليست عمليات إدارة الريح كلها عمليات لا أخلاقية وإنما هناك ظروف معينة تفرض على الإدارة استخدام الممارسات الإيجابية من إدارة الريح (الشحادة وبرغوث، 2009 :ص114).

9. مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة بالإدارة العامة للمصرف التجاري (دراسة حالة) حيث شمل مجتمع الدراسة جميع الرؤساء والموظفين بالأقسام ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والبالغ عددهم (54) مفردة حسب التصنيف الوظيفي لإدارة المصرف، تم استخدام الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها نظراً لما توفره هذه الأداة من إمكانية تجميع أكبر قدر ممكن من البيانات، فضلاً عن سهولة فرزها وعرضها وتحليلها.

10. وحدة معاينة الدراسة:

تتمثل وحدة معاينة الدراسة في الموظفين بالإدارات والأقسام المستهدفة، وذلك حسب التصنيف الوارد بالهيكل التنظيمي للإدارة العامة للمصرف، وذلك في محاولة لاستهداف من هم أقدر على كشف تأثير متغيرات الدراسة خدمة لأغراضها وتحقيقاً لأهدافها. قام الباحثون باستخدام بعض الأساليب الإحصائية لتحليل بيانات الدراسة المتحصل عليها من خلال الاستبانة، حيث تم استشارة خبير إحصائي، للتأكد من أن الأساليب الإحصائية المستخدمة مناسبة وتخدم



أغراض الدراسة، وبعد الانتهاء من جمع البيانات تم مراجعة وترميز الاستثمارات المجمعة والصالحة للتحليل بناءً على مقياس ليكرت Likert المُقاس بخمس درجات.

11. توزيع الاستبيانات :

قام الباحثون بتوزيع (54) استبانة على وحدة معاينة الدراسة، وقد بلغ عدد الاستثمارات المرجعة (51) استبانة فقط، أي ما يمثل نسبة 94% من الاستثمارات الموزعة، وقد تم استبعاد عدد (3) استثمارات لوجود كثير من الأسئلة الهامة غير مُجاب عليها. وبالتالي أصبح عدد الاستثمارات الصالحة للتحليل (48) استبانة، وتشكل ما نسبته تقريباً 89% من الاستثمارات الموزعة. وهي نسبة يمكن الاعتماد عليها في الدراسة، وتعتبر نسبة مقبولة إحصائياً في مجال الدراسات والأبحاث العلمية، ويوضح الجدول (1) توزيع الاستثمارات:

جدول (1) توزيع الاستبيانات

الاستثمارات	التوزيع	نسبة الإجابة
الاستثمارات الموزعة	54	100%
الاستثمارات المجمعة	51	94%
الاستثمارات المستبعدة	3	5.5%
استثمارات صالحة للتحليل	48	89%

12. الخصائص الفنية لسلامة أداة القياس:

إن القيام بعمليات القياس المختلفة سواء في المجالات الطبيعية أم الاجتماعية، تتطلب استخدام أدوات قياس دقيقة وفعالة للحصول على نتائج ثابتة أثناء القيام بعمليات القياس أو عند تكرارها لمرات عديدة، ففي مجال القياس والتقييم التربوي والنفسي تُعد الاختبارات الاجتماعية من أهم الأدوات المستخدمة في عمليات القياس المختلفة، نظراً لما لها من خصائص فنية تجعلها تتمتع بدرجة عالية من الثقة والاعتماد على نتائجها، وتتمثل تلك الخصائص في (الثبات، الصدق).

13-1 ثبات مقياس الدراسة:

من شروط سلامة المقياس هو تمتعه بالثبات، والذي غالباً ما يقترن بالصدق، حيث إن الصدق مظهر للثبات، أي بمعنى أن المقياس الصادق يكون ثابتاً وليس العكس صحيحاً، فقد يكون الاختبار ثابتاً ولكنه لا يتمتع بالصدق (الطيب، 1999: 204)، وللتحقق من ثبات مقياس البحث، فقد طبقت معادلة ألفا كرونباخ Alpha Cronbach لحساب ثبات مقياس البحث، وحيث تكون أصغر قيمة مقبولة إلى Alpha هي (0.6). وتطبيق معادلة Alpha Cronbach أعطت درجة ثبات تدعو إلى الثقة، كما هو موضح بالجدول (2):



معامل الثبات	معاملات الثبات
91.5%	المحور الأول: تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية
91%	المحور الثاني: مؤشرات الربحية للمصرف
90%	المقياس ككل

13-2 صدق مقياس الدراسة :

يُشير مفهوم الصدق إلى "مدى تأدية الفحص للوظيفة التي استخدم من أجل تأديتها، أو تأدية الاستبانة للغرض الذي وضعت من أجله" (أبو لبة، 1985 :ص242)، وللتأكد من صدق الاستبانة تم استخدام طريقة الصدق الذاتي أو الإحصائي، حيث تعتبر إحدى الطرق البسيطة والدقيقة في لحساب الصدق، والجدول (3) يوضح معاملات الصدق المستخرجة من معامل الثبات.

جدول (3) معاملات صدق مقاييس الدراسة

معامل الصدق	معاملات الصدق
95.6%	المحور الأول: تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية
95%	المحور الثاني: مؤشرات الربحية للمصرف
95%	المقياس ككل

من خلال الجدولين (2) و(3) يُلاحظ أن معاملات الثبات Coefficients Reliability لمتغيرات البحث عالية، حيث تتراوح معاملات الثبات ما بين (90%) إلى (91.5%)، وهذا مؤشر إلى مدى الاتساق داخل عبارات المقياس، مما يجعلها يمكن الاعتماد عليها، أما معاملات الصدق فكانت تتراوح ما بين (0.95) إلى (0.956)، مما يعطي الثقة في صدق مقياس الدراسة وأنه مُصمم فعلاً إلى ما يجب قياسه.

13. الخصائص الشخصية لعينة الدراسة :

من أجل الوصول إلى الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، فقد تم تناول وتحليل الخصائص الشخصية عينة الدراسة، من حيث النوع، والعمر، والمؤهل العلمي، وكما يظهر بالجدول رقم (4)



جدول (4) توزيع المشاركين حسب الخصائص الشخصية

النسبة المئوية	التكرار	البيان
النوع		
النسبة المئوية	التكرار	
81.2	39	ذكر
18.8	9	أنثى
100.0	48	الإجمالي
العمر		
النسبة المئوية	التكرار	
18.8	9	أقل من 35
39.6	19	من 35-40
6.2	3	من 41-45
22.9	11	من 46-50
12.5	6	من 51 سنة فأكثر
100.0	48	الإجمالي
المستوى التعليمي		
النسبة المئوية	التكرار	
20.8	10	ثانوي أو ما يعادل
60.4	29	مستوى جامعي، دبلوم عالي وما يعادله
16.7	8	ماجستير
2.1	1	دكتوراه
100.0	48	الإجمالي

من خلال الجدول السابق يتبين التالي:





- أن (81.2%) من المشاركين هم الذكور، وما نسبته (18.8%) هم الإناث، ومن ناحية العمر تظهر البيانات النسبة الأعلى فقد سجلت للفئة (من 35-40 سنة) بمعدل (39.6%)، تليها الفئة (من 46-50 سنة) بقيمة (22.9%)، أما النسبة الأقل فقد سجلت للفئة (من 41-45 سنة) بمعدل (6.2%)؛ وفيما يتعلق بالمؤهل العلمي أي الشهادات العلمية التي حصل عليها أفراد عينة البحث، يُبين الجدول رقم (4) نسبة وعدد كل مستوى من المستويات العلمية، حيث نلاحظ أن نسبة حملة مؤهل الجامعي كانت مرتفعة، وتُمثل المركز الأول على مستوى تعداد فئات هذا المتغير حيث بلغت (60.4%) ويعدد (29) مفردة، تليها في الترتيب فئة حملة مؤهل الثانوي، حيث كانت نسبتها (20.8%)، ثم تأتي فئة حملة الماجستير لتشكيل ما نسبته (16.7%)، أما حملة مؤهل الدكتوراه فلم تحظى إلا بنسبة (2.1%)

14. الخصائص التنظيمية لعينة الدراسة:

يتناول هذا الجزء من البحث تحليل الشركات قيد البحث من حيث نوع الوظيفة، عدد سنوات الخدمة، عدد الدورات التدريبية، حيث قد تساعد هذه البيانات في تفسير النتائج حسب اختلاف متطلبات العمل والخبرة المكتسبة لأدائها. وكما يظهر بالجدول رقم (5):

جدول رقم (5) الخصائص التنظيمية لعينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	البيان
الوظيفة		
النسبة المئوية	التكرار	
2.1	1	مدير
4.2	2	نائب مدير
16.7	8	رئيس قسم
75.0	36	موظف
2.1	1	الإجمالي
عدد سنوات الخدمة		
النسبة المئوية	التكرار	
20.8	10	من سنة إلى أقل من 5 سنوات
27.1	13	من 5 إلى أقل من 10 سنوات



14.6	7	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة
4.2	2	من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة
33.3	16	من 20 سنة فأكثر
100.0	48	الإجمالي
الدورات التدريبية		
النسبة المئوية	التكرار	
10.4	5	لا يوجد
45.8	22	من 1 إلى 4 دورات
29.2	14	من 5 إلى 8 دورات
14.6	7	أكثر من 9 دورات
100.0	48	الإجمالي

من خلال الجدول يتبين:

- تتناول البيانات المجمعة أن جل المستهدفين من فئة الموظفين بعدد (36) موظف ونسبة (75%)، في حين بلغت المستويات العليا بمعدل (6.3%) موزعة على المدراء ونوابهم (2.1%)، (4.2%) على التوالي، أما المستوى الأوسط فقد سجل عدد (8) مفردات وبمعدل مؤوي (16.7%) ؛
- * من حيث مؤشرات الخبرة أظهرت البيانات تفاوت في سنوات الخبرة تراوحت بين مدة تجاوزت 20 سنة بنسبة الثلث (33.3%)، أما النسبة الأقل فقد كانت للفئة (من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة) بمعدل (4.2%)، أما فيما يتعلق بعدد الدورات التدريبية فإن معظم المستهدفين قد تحصلوا على دورات تدريبية لم تتجاوز (4) دورات أي بنسبة (45.8%) ، أما الذين تحصلوا على دورات تتجاوز (9) دورات فقد بلغت نسبتهم (14.6%).

وبوجه عام تظهر البيانات التي تستعرض خصائص عينة الدراسة أن المشاركين من ذوي المؤهلات العلمية، والتخصصات ذات العلاقة، وأن خبراتهم العملية ستدعم الإجابات المطلوبة لموضوع الدراسة ومن ثم يمكن الاعتماد عليها في اختبار الفروض وتحقيق أهداف الدراسة.

15. اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات :

من أجل التحقق من افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات، فقد استند الباحثون إلى احتساب قيمة معامل الالتواء لجميع متغيرات الدراسة، وباستخراج قيمة معامل الالتواء لجميع المتغيرات كانت ضمن المدى المرغوب، ولذلك يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة حقيقية تتعلق بالتوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة.

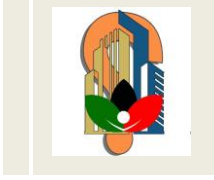


16. التحليل الوصفي واختبار (T) لمحور تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية:

تضمنت الاستبانة أربع عشرة عبارة تتعلق حول استقصاء آراء المشاركين بالدراسة عن مبادئ تطبيق الحوكمة المصرفية، وتظهر نتائج البيانات المجمعة لأفراد العينة والواردة بالجدول (6) أن إجابات المشاركين حول عبارات هذا البعد مجتمعة كانت إما (موافق بشدة أو موافق)، حيث نجد أن نسب الإجابات التي تؤيد مدى الموافقة بلغت 66.9% ، في حين أن الإجابات التي أشارت إجاباتها بعدم الموافقة تمثلت بنسبة 4.2% . حيث أن أعلى نسبة موافقة سجلت للعبارة (5) وبمتوسط حسابي (4.3542)، وأن أقل نسبة موافقة كانت للفقرة (11) والتي تنص على (إطلاق يد المدققين الخارجيين لإعلان تقاريرهم بغض النظر عما تتضمنه هذه التقارير)، وبمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.6042، 0.91651) على التوالي، وبشكل عام فقد سجلت كل فقرات المحور موافقة المشاركين على العبارات بمتوسط حسابي فاق (3).

جدول رقم (6) نسب الموافقة والمتوسطات الحسابية لعبارات المحور الأول تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية (حسب التدرج الخماسي)

ر.م	الحوكمة المصرفية		
	نسبة الموافقة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	المحور الأول: تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية		
1	64.6%	3.6667	1.1172 4
2	89.6%	4.0417	.50353
3	75%	3.9375	.88501
4	81.2%	4.0000	.68417



5	الاستخدام المكثف للتكنولوجيا الحديثة يساهم على تطوير الدور الإشرافي والرقابي على المصارف ليتلاءم مع المخاطر الحديثة	93.8%	4.3542	.66811	1
6	تطبيق معايير المحاسبة الدولية وذلك كأداة للإفصاح والشفافية	81.3%	4.0833	.67896	4
7	تأهيل الكادر البشري وتكوينه في مجال الحوكمة المصرفية	85.5%	4.2708	.70679	2
8	يلعب المصرف المركزي دوراً محورياً في دفع المصارف التجارية إلى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية	70.9%	3.8542	.96733	10
9	الهيكل التنظيمي للمصرف يحوي أنظمة رقابية داخلية مستقلة لها سلطات وصلاحيات واضحة	87.5%	4.1875	.76231	3
10	يتمتع المصرف بميزة تنافسية ملموسة نتيجة لتطبيق مبادئ الحوكمة	58.4%	3.7500	1.0210 5	12
11	إطلاق يد المدققين الخارجيين لإعلان تقاريرهم بغض النظر عما تتضمنه هذه التقارير	60.4%	3.6042	.91651	14
12	يضم مجلس الإدارة عدد كافي من الأعضاء المستقلين غير التنفيذي من ذوي الخبرات العلمية	75%	4.0208	.88701	6
13	يقدم المصرف المعلومات اللازمة لأصحاب المصالح في الوقت المناسب	68.8%	3.7917	.84949	11
14	يقدم المصرف المعلومات المالية للمساهمين في الوقت المناسب	70.9%	3.8750	.93683	9
--	عبارات المحور مجتمعة		3.9598	.46755	--

وقد تم إجراء اختبار T-test للتحقق من إجابات المشاركين المتعلقة بالموافقة على محور تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية، بناءً على تحديد كل من قيمة T المحسوبة وقيمة P-value، ويتبين من خلال الجدول (7) أن قيمة P-value (0.000) أقل من قيمة مستوى الدلالة المعنوية 1% لعبارات البعد مجتمعة، وقيمة T المحسوبة (14.223) أكبر من قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة معنوية 1%، أيضاً تظهر النتائج بشكل تفصيلي أن قيمة P-value لجميع عبارات هذا البعد كانت أقل من قيمة مستوى الدلالة المعنوية 1%، وقيم T



المحسوبة المتحصل عليها من التحليل أكبر من قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة معنوية 1% عليه تقبل عبارات هذا البعد من قبل المستهدفين بالدراسة.

جدول (7) اختبار T لعبارات المحور الأول تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية

نتيجة الاختبار	Confidence %95 Interval of the Difference		اختبار T-test		المحور الأول: تطبيق الحوكمة المصرفية
	Lower	Upper	P-Value	قيمة T	
تُقبل	.3423	.9911	.000	4.134	يوجد بالمصرف لجنة حوكمة
تُقبل	.8955	1.1879	.000	14.332	تضمن الحوكمة تحقيق قدر كبير من الشفافية لمختلف الأنشطة بالمصرف بما يجنب الفساد ويقلل المخاطر
تُقبل	.6805	1.1945	.000	7.339	يوجد دليل لأخلاقيات العمل المصرفي ويتم تعديله ليساير التطورات
تُقبل	.8013	1.1987	.000	10.126	تشجيع المصارف على تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة الصادرة عن لجنة بازل
تُقبل	1.1602	1.5482	.000	14.043	الاستخدام المكثف للتكنولوجيا الحديثة يساهم على تطوير الدور الإشرافي والرقابي على المصارف ليتلاءم مع المخاطر الحديثة
تُقبل	.8862	1.2805	.000	11.054	تطبيق معايير المحاسبة الدولية وذلك كأداة للإفصاح والشفافية
تُقبل	1.0656	1.4761	.000	12.457	تأهيل الكادر البشري وتكوينه في مجال الحوكمة المصرفية
تُقبل	.5733	1.1350	.000	6.118	يلعب المصرف المركزي دورا محوريا في دفع المصارف التجارية إلى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية



تُقبل	.9661	1.4089	.000	10.793	الهيكل التنظيمي للمصرف يحوي أنظمة رقابية داخلية مستقلة لها سلطات وصلاحيات واضحة
تُقبل	.4535	1.0465	.000	5.089	يتمتع المصرف بميزة تنافسية ملموسة نتيجة لتطبيق مبادئ الحوكمة
تُقبل	.3380	.8703	.000	4.567	إطلاق يد المدققين الخارجيين لإعلان تقاريرهم بغض النظر عما تتضمنه هذه التقارير
تُقبل	.7633	1.2784	.000	7.973	يضم مجلس الإدارة عدد كافي من الأعضاء المستقلين غير التنفيذي من ذوي الخبرات العلمية
تُقبل	.5450	1.0383	.000	6.457	يقدم المصرف المعلومات اللازمة لأصحاب المصالح في الوقت المناسب
تُقبل	.6030	1.1470	.000	6.471	يقدم المصرف المعلومات المالية للمساهمين في الوقت المناسب
تُقبل	.8241	1.0956	.000	14.223	عبارات المحور مجتمعة

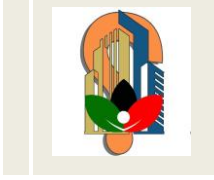
17. التحليل الوصفي واختبار (T) لمحور مؤشرات الربحية للمصرف:

تضمنت الاستبانة أربع عشرة عبارات تمثل هذا البعد مصاغة بشكل إيجابي وفق مقياس ليكرت الخماسي، وتظهر نتائج البيانات المجمعة والواردة بالجدول (8) حول البعد الثاني أن نسبة الموافقة الإجمالية لإجابات المشاركين حول عبارات هذا البعد بلغت %،. وفيما يخص كل عبارة على حدى، تشير البيانات إلى أن معظم عبارات هذا البعد قد حققت نسب موافقة مرتفعة، حيث تراوحت بين (93.8% للعبارة رقم 1 كحد أعلى) و(66.6% للعبارة رقم 6 كحد أدنى).

كما تظهر النتائج أيضاً فيما يتعلق بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني ككل، أن عبارات البعد مجتمعة قد سجلت متوسط حسابي بقيمة (4.0848) وانحراف معياري قدره (46773). وبمقارنته بالمتوسط الفرضي للمقياس البالغ (3) يتضح أن مستوى موافقة المشاركين على هذا البعد من قبل المستهدفين بالبحث كان فوق المتوسط المفترض وبمستوى موافقة مرتفع. وفيما يتعلق بكل عبارة على حدى تشير النتائج أن معظمها تحصل على قيم تتجاوز قيمة المتوسط المفترض للمقياس (3)، حيث تراوحت بين (4.4375 إلى 3.8542) للعبارات (1، 6) على التوالي.



الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نسبة الموافقة %	مؤشرات الربحية	ر.م
				المحور الثاني: مؤشرات الربحية للمصرف	
1	.68125	4.4375	%93.8	إن تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية لها أهمية نسبية كبيرة في تحسين الأداء المالي	1
12	.84110	3.8750	%70.8	يتم تقديم تقارير مالية عن المركز المالي ونتائج الأعمال للمساهمين وأصحاب المصلحة على أساس نصف سنوي	2
11	.65097	3.9583	%81.3	تركز إدارة المصرف على الموازنة بين السيولة والربحية	3
4	.76231	4.1875	%83.3	على إدارة المصرف عدم ترك نقدية عاطلة في الصندوق مما يؤثر على انخفاض مؤشر الربحية	4
3	.69954	4.2500	%89.6	على المصرف التركيز على الأنشطة التي تدر عوائد مصرفية عالية من غيرها من الأنشطة الأخرى	5
14	1.0103 6	3.8542	%66.6	يقدم المصرف أفضل التسهيلات المصرفية لتشجيع العملاء على الإيداع لدى المصرف	6
5	.70334	4.1250	%81.2	ضرورة تركيز المصرف على الاستثمارات قصيرة الأجل	7
7	.80968	4.0625	%83.4	ضرورة قيام المصرف بتنويع استثماراته من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر	8
10	.92253	4.0000	%75	يتوجب على المصرف التجاري جذب أكبر قدر ممكن من ودائع التوفير خاصة في ظل انخفاض الطلب على الائتمان	9



13	.76144	3.8750	68.7%	يتميز العائد على حقوق الملكية بالتطور	10
2	.72902	4.3542	89.6%	يسعى المصرف إلى استخدام التكنولوجيا لتدعيم خدمات جيدة تستقطب عملاء جدد	11
9	.83555	104.06	77.1%	يتوافق حجم رأس مال المصرف مع حجم المخاطر التي يتعرض لها	12
8	.66545	14.062	85.4%	يسعى المصرف لاستغلال موارده المتاحة لبلوغ أهدافه بأقل التكاليف	13
6	.57735	4.0833	87.5%	يجب العمل على زيادة حجم الرافعة المالية إلى أقصى حد ممكن	14
--	.46773	4.0848		عبارات المحور مجتمعة	

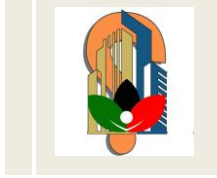
وعند إجراء اختبار T-test للتحقق من إجابات المشاركين المتعلقة بالموافقة على المحور الثاني يتبين من خلال الجدول (9) أن قيمة P-value (0.000) أقل من قيمة مستوى الدلالة المعنوية 1% لعبارات البعد مجتمعة، أيضاً تظهر النتائج التفصيلية لكل عبارة أن قيمة P-value لجميع عبارات هذا البعد كانت أقل من قيمة مستوى الدلالة المعنوية 1%، وقيم T المحسوبة المتحصل عليها من التحليل أكبر من قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة معنوية 1% عليه تقبل عبارات هذا البعد من قبل المستهدفين بالدراسة

جدول (9) اختبار T لعبارات المحور الثاني مؤشرات الربحية للمصرف					
نتيجة الاختبار	Confidence %95 Interval of the Difference		اختبار T-test		المحور الثاني: مؤشرات الربحية للمصرف
	Lower	Upper	P-Value	قيمة T	
تُقبل	1.2397	1.6353	.000	14.619	إن تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية لها أهمية نسبية كبيرة في تحسين الأداء المالي
تُقبل	.6308	1.1192	.000	7.207	يتم تقديم تقارير مالية عن المركز المالي ونتائج الأعمال للمساهمين وأصحاب المصلحة على أساس نصف سنوي



أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية على مؤشرات الربحية: دراسة حالة

أ.حليمة الحصادي، أ.أميرة اسماعيل ، أ.أحمد بن فائد
جامعة عمر المختار



تُقبل	.7693	1.1474	.000	10.199	تركز إدارة المصرف على الموازنة بين السيولة والربحية
تُقبل	.9661	1.4089	.000	10.793	على إدارة المصرف عدم ترك نقدية عاطلة في الصندوق مما يؤثر على انخفاض مؤشر الربحية
تُقبل	1.0469	1.4531	.000	12.380	على المصرف التركيز على الأنشطة التي تدر عوائد مصرفية عالية من غيرها من الأنشطة الأخرى
تُقبل	.5608	1.1475	.000	5.857	يقدم المصرف أفضل التسهيلات المصرفية لتشجيع العملاء على الإيداع لدى المصرف
تُقبل	.9208	1.3292	.000	11.082	ضرورة تركيز المصرف على الاستثمارات قصيرة الأجل
تُقبل	.8274	1.2976	.000	9.091	ضرورة قيام المصرف بتنويع استثماراته من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر
تُقبل	.7321	1.2679	.000	7.510	يتوجب على المصرف التجاري جذب أكبر قدر ممكن من ودائع التوفير خاصة في ظل انخفاض الطلب على الائتمان
تُقبل	.6539	1.0961	.000	7.961	يتميز العائد على حقوق الملكية بالتطور
تُقبل	1.1425	1.5659	.000	12.869	يسعى المصرف إلى استخدام التكنولوجيا لتدعيم خدمات جيدة تستقطب عملاء جدد
تُقبل	.8199	1.3051	.000	8.810	يتوافق حجم رأس مال المصرف مع حجم المخاطر التي يتعرض لها
تُقبل	.8693	1.2557	.000	11.062	يسعى المصرف لاستغلال موارده المتاحة لبلوغ أهدافه بأقل التكاليف



يُقبل	.9157	1.2510	.000	13.000	يجب العمل على زيادة حجم الرافعة المالية إلى أقصى حد ممكن
يُقبل	.9490	1.2206	.000	16.069	عبارات المحور مجتمعة

19. اختبار فرضيات علاقات الارتباط والانحدار بين متغيرات الدراسة الرئيسية:

يتناول هذا الجزء من الدراسة اختبار وتحليل علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة (تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية، مؤشرات الربحية للمصرف)، من خلال الفرضية التالية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ومؤشرات الربحية للمصرف بالإدارة العامة للمصرف التجاري الوطني.

ومن خلال معطيات الجدول رقم (10) يتضح وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية على بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ومؤشرات الربحية للمصرف، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.724). وهي دالة معنوياً عند مستوى (0.01)، ويستدل من ذلك إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية يدعم الاتجاه الإيجابي لمؤشرات الربحية للمصرف. وعليه فإن النتيجة المستخلصة تسمح بقبول الفرضية البديلة التي تنص على (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ومؤشرات الربحية للمصرف بالإدارة العامة للمصرف التجاري الوطني).

جدول رقم (10) علاقة الارتباط بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ومؤشرات الربحية للمصرف (n=47)

معامل الارتباط	متغير (مؤشرات الربحية للمصرف)	مستوى المعنوية
متغير (تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية)	.724**	.000

ويعد التأكد من صلاحية النموذج، تم إجراء تحليل الانحدار، وقد تم الحصول على نتائج اختبار الفرضيات كما في الجدول رقم (11)، من خلال الفرضية التالية:

الفرضية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ومؤشرات الربحية للمصرف بالإدارة العامة للمصرف التجاري الوطني.

تم استخدام تحليل الانحدار البسيط Regression لتبيان معامل التحديد (R²)، حيث تُشير نتائج التحليل الواردة بالجدول (11) أن قيمة F المحسوبة (50.604) وهي معنوية عند مستوى (0.01)، وتُشير النتائج أيضاً إلى أن معامل التحديد لنموذج متغير (تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية) حول مؤشرات الربحية للمصرف تُفسر بنسبة (52.4%) من التباين في تحسين مؤشرات الربحية الأمر الذي يقدم دليل واضح على قدرة النموذج في زيادة تحسين المتغير المستقل، بينما (47.6%) من قيمة التغيرات في مستوى تحسين مؤشرات الربحية للمصرف تُعزى لمتغيرات أخرى.



كما تشير النتائج في الجدول رقم (11) إلى أن متغير (تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية) له أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية على تحسين مؤشرات الربحية للمصرف، حيث بلغت قيمة (Beta=0.724) أي كلما زاد تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية كلما زاد تحسن مؤشرات الربحية للمصرف، حيث أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى أن قيمة (t) بلغت (7.114) وهي معنوية عند مستوى (0.01).

جدول (11) تحليل اختبار الانحدار البسيط لتبيان معامل التحديد (R²) لنموذج متغير تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية قيد الدراسة حول مؤشرات الربحية للمصرف

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	معامل التحديد الجزئي	قيمة F	معاملات الانحرافات المقدرة β	قيمة T	قيمة الالة Sig
مؤشرات الربحية للمصرف	الثابت					1.218	3.001	.004
	تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية	.724 ^a	.524	.513	50.604	.724	7.114	.000

20. نتائج وتوصيات الدراسة:

20-1 نتائج الدراسة: في ضوء تحليل نتائج الدراسة يتبين:

20-1-1 أظهرت الدراسة مدى المساهمة الفعالة لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في تحقيق معدلات ربحية جيدة وبالتالي دعم أداء النشاط المصرفي .

20-1-2 كما بينت الدراسة بمتوسط حسابي (3.9598) مدى ممارسة وتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية بدرجة متوسطة.

20-1-3 وجود علاقة طردية موجبة بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ومؤشرات الربحية & ROE ROA بالإدارة العامة للمصرف التجاري.

20-1-4 وجود أثر منوي لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في تحقيق معدلات موجبة لمؤشرات الربحية المستهدفة بالدراسة من خلال معامل ارتباط (.724) ومعامل تحديد (52%).

20-2-5 لقد أظهرت الدراسة انه كلما زاد تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية كلما زاد تحسن مؤشرات الربحية للمصرف .



20-2 توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثون بالتالي:

20-2-1 ضرورة تطبيق وتبني مبادئ الحوكمة المصرفية بشكل أوسع في القطاع المصرفي.

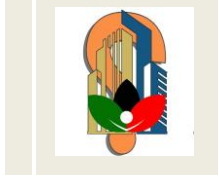
20-2-2 اختبار تأثير مبادئ الحوكمة المصرفية على مؤشرات أخرى للربح.

20-2-3 دعم العنصر البشري بالخبرة الكافية من خلال التدريب والتطوير المستمر .

21. قائمة المراجع:

- إبراهيم، عبد الفتاح (2006)، موقف مراقب الحسابات من ممارسات إدارة الربح: دراسة اختيارية، مجلة آفاق جديدة، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة المنوفية.
- إسماعيل، علي عبد الجابر (2010)، العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للمحاكمية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشر الأوسط، ص ص: 39-40.
- إيمان، طابي (2017)، الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، تخصص بنوك، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
- الشكرجي، بشار ذنون (1999)، تحليل إيرادات الأنشطة المصرفية: دراسة تطبيقية على عينة من المصرفية التجارية العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- الشحادة، عبد الرازق والبرغوث، سمير إبراهيم (2009)، ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية، مداخلة مقدمة للمنتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر .
- الصفرائي، محمد فرج و الشنتوي، حسني رمضان والكردي، إبراهيم أحمد (2018)، أر خصائص مجلس الإدارة على الربحية في المؤسسات المالية العاملة في البيئة الليبية، المؤتمر العلمي الثاني المشترك: الحوكمة في المؤسسات الليبية الواقع والطموح.
- العامري، محمد إبراهيم (2001)، الإدارة المالية، جامعة بغداد العراق.
- المشهراوي، أحمد حسين أحمد (2007)، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الكاشف، محمود يوسف (2000)، نحو إطار متكامل لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
- حبار، عبد الرازق (2007) الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسينية بن علي، الشلف، عدد (7)، ص: 86-87.
- دبله، فاتح وبركات، سارة (2009)، الحوكمة البنكية كعلاج لتفادي مخاطر الأزمات المالية والمصرفية، الملتقى العلمي الدولي حول: مدخل الوقاية من ال الأزمات المالية.





- سليمان، محمد مصطفى (2008)، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ط 1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 309.
- عياري، أمال وخالد، أبوبكر (2012)، تطبيق مبادئ الحوكمة للمؤسسات المصرفية، دراسة حالة ، الجزائر، جامعة بسكرة، 7 مايو ، ص:10.
- غادر، محمد ياسين (2012)، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة 15-17 ديسمبر، جامعة جنان، طرابلس، لبنان.
- غالي، جورج دانيال (2001)، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، مصر، الدار الجامعية.
- محمد، أحمد ابريك امراجع ومصباح، طارق بد الحميد (2017)، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أداء المصارف التجارية الليبية في ظل الأزمات المالية، المؤتمر العلمي الأول: إدارة الأزمات: الواقع والمأمول، جامعة عمر المختار، البيضاء، 13-14 مايو .
- محمد حتاملة: دور البنوك في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات، منتدى التمويل الإسلامي، ص:1، الموقع الالكتروني: Islamic fin.go-forum.net/t859-topic.
- مطر، محمد (2006)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الثانية، الأردن.
- معراج، هواري وأمّام، حديدي (2012)، نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك الجزائرية.
- Bigham, Eugene (1999), F. Lousc .GapenskiMichaelc. Eharbt financial management – Theory and practice "Dryden press
- Jean pierrepatat: La stabilitefinanciere nouvelle ugence pour les banquescentrales, delabangue de frane, n84, Decembre 2000,p.7.
- J.M.Wahlen, (1999), "Are view of the Earning management Literature and its implication standard setting", Accounting Hori
<http://www.umf.org.oe/varabic/stage/other/dg%20advisor%20offie/banks%20avditin g%20publictions/pp.4-8pdf./03/2012>.

ABSTRACT

The aim of the study was to identify the effect of the application of banking governance principles on profitability indicators in the general administration of the National Bank of Commerce. The study adopted a descriptive analytical method to answer their questions and test their hypotheses. The researchers also prepared a questionnaire based on some previous studies and the theoretical framework. (48) personnel and staff of the general administration of Banco Commercial. The software program was also used by the software service provided by SPSS, and many results were achieved. The study presented a set of recommendations that are expected to be followed to strengthen and consolidate the profitability indicators of the banking sector. The objective of the study is to achieve a positive impact on the performance of the principles of banking governance in

Libya.

